

Distr.: General
23 November 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد لوغار (سلوفينيا)

ثم: السيد كراب (نائب الرئيس) (ألمانيا)

المحتويات

البند ٦٤ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (تابع)

البند ١٨ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسة الاقتصاد الكلي

(أ) التجارة الدولية والتنمية

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية

(ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

(د) السلع الأساسية

البند ١٩ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة. (<http://documents.un.org>)



للدهشة. فهذا النظام يمارس الإرهاب ضد سكان فلسطين المحتلة وسوريا العرب، الذين ما زالوا يرون حقوقهم يجري تجاهلها، وديارهم يجري تدميرها، وأراضيهم تجري مصادرتها وأماكنهم المقدسة، الإسلامية منها والمسيحية، تُنتهك. وما برحت تقارير الأمم المتحدة، التي لا تُعد ولا تُحصى، تبين كيف تتجاهل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، القرارات العديدة التي تدعوها إلى إنهاء احتلالها. ومن الواضح أن ممثل إسرائيل لم يتابع وسائل الإعلام في بلده، التي نشرت في الآونة الأخيرة مقابلات مع إرهابيين تابعين للدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة، يتلقون العلاج الطبي في المستشفيات الإسرائيلية. وكل من يؤمن بثقافة القتل والإرهاب والعدوان والاستعمار والاحتلال لا مكان له في منظمة ملتزمة بالسلام، والعدالة، والتنمية للشعوب كافة.

٤ - السيد عامر (إسرائيل)، تكلم على سبيل الممارسة لحق الرد، فقال إنه بينما كان ممثل سوريا يتابع وسائل الإعلام الإسرائيلية كان هو نفسه يتابع وسائل الإعلام السورية، التي تبين أن المؤامرة ضد سوريا لا تشمل مجرد كوكب الأرض كله، بل ربما شملت كوكب المريخ أيضاً. وإسرائيل لا تفعل أكثر من تقديم الرعاية الطبية في مستشفياتها لأي شخص يحتاج إليها، بمن فيهم المواطنون السوريون. وإذا أراد ممثل قطر الاستماع إلى حقائق موثقة، سيتعين تذكيره بالـ ٢٠٠ ١ عامل أجني الذين ماتوا في قطر وهم بينون الملاعب لأجل كأس العالم ٢٠٢٢. أما بالنسبة لممثل إيران، فإنه لم يجسر على مجرد الإجابة على السؤال الذي طرح عليه. وإسرائيل ملتزمة بالوضع الراهن في مجمع المسجد الأقصى وستواصل جهودها لاستعادة الهدوء.

٥ - السيد شاوش (مراقب عن دولة فلسطين)، تكلم على سبيل الممارسة لحق الرد، فقال إنه مهما كثرت شكاوى نظام الاحتلال مما يُفترض أنه أكاذيب تحتويها تقارير الأمم المتحدة، تأتي الأكاذيب الأكبر على الإطلاق من الممثل الدائم لإسرائيل نفسه، الذي كرر، في مؤتمر

البند ٦٤ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (تابع) (A/70/82-E/2015/13)

١ - السيد أحمد الكواري (قطر)، تكلم على سبيل الممارسة لحق الرد، فقال إن الادعاءات التي أطلقها ممثل إسرائيل ضد قطر في الجلسة السابقة لا أساس لها. وعلى العكس، فإن البيان الذي أدلى به هو قد اعتمد على حقائق وثقتها تقارير الأمم المتحدة. وتحاول إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، صرف الاهتمام عن سياساتها اللاحقونية اللاأخلاقية، وانتهاكاتها لجمع المسجد الأقصى، وتصرفات مستوطنيتها المتطرفين. وهذا النهج يؤدي إلى شيء واحد هو التحريض على مزيد من العنف ووضع العقبات في طريق السلام. ويرفض الوفد القطري رفضاً باتاً الاتهامات الموجهة إلى بلده، كما يكرر إدانته للإرهاب بجميع أشكاله، بما في ذلك الاحتلال الإسرائيلي.

٢ - السيد صديق مستحکم (جمهورية إيران الإسلامية)، تكلم على سبيل الممارسة لحق الرد، فقال إن وفد النظام الإسرائيلي قد اتبع في الجلسة السابقة تكتيكه المعتاد، ألا وهو مهاجمة جمهورية إيران الإسلامية لكي يصرف الانتباه عن فظائعه. وإسرائيل تستخدم كراهية إيران وكراهية الإسلام كستار دخان لتخفي هدفها المتمثل في إبقاء الأرض الفلسطينية تحت الاحتلال. وعلى عكس نظام الفصل العنصري الإسرائيلي، يستند النظام السياسي لجمهورية إيران الإسلامية إلى احترام حقوق المواطنين كافة. والاحتلال الإسرائيلي لا يكمن فحسب في جوهر القضية الفلسطينية، بل مسؤول أيضاً مسؤولية كبرى عن التوتر والتزاع في منطقة الشرق الأوسط، التي لن تعرف الاستقرار إلا إذا أنهت إسرائيل سلوكها الإجرامي.

٣ - السيد منذر (الجمهورية العربية السورية)، تكلم على سبيل الممارسة لحق الرد، فقال إن ما أبداه وفد نظام الاحتلال في الجلسة السابقة من نفاق لم يكن أبداً مدعاة

وموارد وحقوق السكان الشرعيين يومياً، بينما يحيطهم بالمستوطنين. وما دامت إسرائيل ممتنعة عن الامتثال للقرارات الدولية التي تدعوها إلى الانسحاب فوراً من الجولان السوري المحتل وغيره من الأراضي العربية المحتلة، يلزم تذكير مثل إسرائيل بأن التنمية المستدامة لا تتماشى مع الاحتلال.

٨ - السيد أحمد الكواري (قطر)، تكلم على سبيل الممارسة لحق الرد، فقال إن الاتهامات الباطلة الموجهة إلى بلده من جانب وفد إسرائيل قد بينت مرة أخرى افتقار ذلك الوفد إلى المصدقية افتقاراً تاماً. وليس من حق إسرائيل بأي حال أن تتكلم على الحقوق بينما تحرم هي الفلسطينيين من أسسط حقوقهم، بما فيها الحق في الحياة ذاتها. وأكد أن قطر لا تبخل بأي جهد لتوفر للعمال الرعاية المناسبة وظروف العمل المناسبة.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٥/٢٥ ثم استؤنفت الساعة ١٥/٣٠.

٩ - تولى الرئاسة السيد كراب (ألمانيا)، نائب الرئيس. البند ١٨ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسة الاقتصاد الكلي (A/70/410 و A/C.2/70/2)

(أ) التجارة الدولية والتنمية (A/70/15) (الجزء الأول) و A/70/15 (الجزء الثاني) و A/70/15 (الجزء الثالث) و A/70/152 و A/70/277 و A/C.2/70/3
(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (A/70/311)
(ج) القدرة على تحمُّل الدين الخارجي والتنمية (A/70/278)

(د) السلع الأساسية (A/70/184) البند ١٩ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية (A/70/320 و A/70/85- (E/2015/77

صحفي عُقد مؤخراً، ادعائه الباطل القائل بأن المنهج الدراسي الفلسطيني يحرّض على العنف ضد اليهود. بل اشتط ذهب لدرجة عرض رسم بياني ادعى أنه قد ورد في كتاب مدرسي فلسطيني يتناول طريقة طعن شخص يهودي. وهذا هو اللغو الكريه المقزز المعتاد الذي دأب الممثل الدائم لإسرائيل على استخدامه ليعزز مكائته لدى مؤيديه المستوطنين في عالم السياسة الإسرائيلية. والمنهج الدراسي المقصود أعده الاتحاد الأوروبي ووافقت عليه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وتستخدمه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في مدارسها. بل لقد أثبتت الدراسات التي موَّلتها كونغرس الولايات المتحدة أنه خال من التحريض.

٦ - والواقع أن الفلسطينيين يفخرون بأن اليهود كانوا على مدى زمن طويل جزءاً من النسيج الاجتماعي العربي الفلسطيني. وواضح أن ممثل إسرائيل قد نسي أن حاخاماً بارزاً قد شغل منصب وزير فلسطيني وأن رئيس كهنة الطائفة اليهودية السامرية كان عضواً في المجلس التشريعي الفلسطيني، وأن ممثل فلسطين في الدولية الاشتراكية كان يهودياً، وأن ما لا يقل عن يهوديين اثنين، على الأقل، كانا عضوين في المجلس الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية. وبنفس المعيار، فإن وفده يدين أي مُسلم أو عربي يؤيد الاحتلال، بمن في ذلك قائد لواء جولاني الإسرائيلي أثناء الحرب على غزة، فهو دُرزي تأمل حكومة المتكلم أن يقدم إلى العدالة بوصفه مجرم حرب. وليس لدى وفد دولة فلسطين أي مشكلة مع اليهود، لكن المشكلة مع الاحتلال.

٧ - السيد منذر (الجمهورية العربية السورية)، تكلم على سبيل الممارسة لحق الرد، فقال إن ما أقرَّ به ممثل إسرائيل توأماً بشأن علاج مستشفيات بلده للإرهابيين هو في حد ذاته تقديم لدليل جديد على المؤامرة ضد الجمهورية العربية السورية. ولا يمكن أن يخفي أي قدر من الدعاية القائمة على الكذب، الطبيعة الحقيقية للاحتلال، الذي ينتهك أراضي

العام عن نتائج المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (A/70/320).

١٥ - السيد زيفكوفيتش (مثل شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد))، عرض تقرير الأمين العام عن القدرة على تحمّل الدين الخارجي والتنمية (A/70/278)، وقال إن التقرير يركز على اتجاهات الديون الكلية أثناء السنة السابقة، والمبادرات المتعلقة بالديون، واتجاهات المساعدة الإنمائية الرسمية، والتحديات التي تواجه القدرة على تحمّل الديون في الفترة المقبلة، وقدرات البلدان على إدارة الديون.

١٦ - وازدادت الديون على مدى السنة السابقة. وتألّف معظم الديون السيادية من ديون طويلة الأجل، رغم وجود زيادة في أصل الديون القصيرة الأجل. ويُتوقع ازدياد أسعار الفائدة في الأجل القريب، بالاقتران بإمكان تولّد عواقب سلبية تتحمّلها البلدان النامية.

١٧ - وحدث في السنوات الثلاثين الماضية تعيّر جوهري في هيكل الديون الخارجية للبلدان النامية. فقد نقصت الأهمية النسبية للإقراض الثنائي الرسمي، بينما ازدادت أهمية الدائنين الممتنمين للقطاع الخاص. ومن دواعي الأسف أن آليات إعادة هيكلة الدين المقدم من القطاع الخاص هيكلية فعالة كفؤة غير متوافرة بالكامل.

١٨ - ورغم أن النظام الحالي لإعادة هيكلة الدين الثنائي الرسمي كان يؤدي مهمته بنجاح، كانت إعادة هيكلة الدين الخاص أقل نجاحاً. وعلاوة على ذلك، كان هناك دائنون رافضون لا يشتركون في إعادة الهيكلة العالمية للسندات. وبدلاً من ذلك، استغلوا وضعهم كدائنين رافضين لكي يذهبوا إلى القضاء، مما زاد من تأخير إعادة الهيكلة وزرع الأحوال المالية لبعض البلدان المتورطة. وقد فاز الدائنون الراضون في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا، على

١٠ - السيد سويسكم (الممثل الدائم لبنا لدى منظمة التجارة العالمية ونائب رئيس مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد))، عرض تقارير التجارة والتنمية (A/70/15)، الأجزاء الأول والثاني والثالث) بالنيابة عن رئيس المجلس، السفير دالوتو الأرجنتيني.

١١ - السيد فال (مدير شعبة التجارة الدولية في البضائع والخدمات والسلع الأساسية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد))، قال، وهو يعرض تقرير الأمين العام عن التجارة الدولية والتنمية (A/70/277) وتقرير الأمين العام عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية (A/70/184)، إن خطة تحويلية من قبيل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يمكن تحفيزها في سنوات عديدة عن طريق السياسات التجارية وما يتصل بها من سياسات.

١٢ - وأحد المجالات التي من هذا القبيل هي تخضير الاقتصاد استجابة لكل من الطلب المحلي والطلب الخارجي على السلع والخدمات الصديقة للبيئة. وحتى في مجال التجارة وتعيّر المناخ، توجد فرص جديدة يمكن تسخيرها لتعزيز الاتجار في السلع الصديقة للبيئة، وضمان الاستدامة البيئية، وصون التنوع البيولوجي. كما يساعد إشراك الجماعات الصغيرة والمهمشة، بما فيها النساء والشباب، على تعزيز سبل الرزق للفقراء بشكل مستدام.

١٣ - وتمثل السلع والخدمات الإبداعية مجالاً آخر للخطة التحويلية. وقد قُدّرت القيمة العالمية للصناعات الإبداعية بـ ١,٣ مليون دولار عام ٢٠٠٥، بمعدل نمو سنوي مرّكب قدره ٧ في المائة. وإمكانات الاقتصاد الإبداعي تحظى على نحو مطرد بالاعتراف ويتبناها عدد متزايد من المدن والبلدان.

١٤ - السيد تريبيلكوف (مدير مكتب تمويل التنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، عرض تقرير الأمين العام عن النظام المالي الدولي والتنمية (A/70/311) وتقرير الأمين

٢٢ - ويحتاج تأثير تغيّر المناخ على الديون إلى مزيد من الدراسة. وقد ظل تواتر الأحداث المناخية وتأثيرها على القدرة على تحمّل الديون في ازدياد مطرد لمدة ثلاثة أو أربعة عقود. والتكيف مع تغيّر المناخ والمسألة المتصلة به المتمثلة في الأدوات المالية اللازمة للبلدان النامية كي تحمي أنفسها من مثل هذه الأحداث هما أيضاً مسألتان جديرتان بالاهتمام.

٢٣ - والأونكتاد هو المورد الرئيسي لبرمجيات إدارة الديون اللازمة لتحليل جمع البيانات والقدرة على تحمّل الديون. وبرمجيات الأونكتاد تُستخدم في أكثر من ٨٠ بلداً. ونظراً لتغيّر طبيعة الأسواق المالية، ينبغي أن تستمر المساعدة التقنية للبلدان النامية وأن تُعزز لكي تتمكن تلك البلدان من الاستجابة للمخاطر التشغيلية والمالية في البيئة الدولية الراهنة. وينبغي التوسع في نشر السندات المرتبطة بأسعار السلع الأساسية، لأنها تتضمن قدرات كامنة لإدارة المخاطر.

٢٤ - السيد كيم (موظف شؤون اقتصادية، أمانة لجنة السياسات الإنمائية)، عرض تقرير الأمين العام عن التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية (A/70/152).

٢٥ - السيد نايمي (جنوب أفريقيا)، تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة تعترف بأهمية نظام التجارة الدولية، الذي ينبغي أن يعالج احتياجات البلدان النامية، بما فيها المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية تمثيلاً مع خطة عمل أديس أبابا وخطة ٢٠٣٠.

٢٦ - ومن أجل تسخير الإمكانيات التامة للتجارة، تدعو الحاجة الملحة إلى إزالة حواجز التجارة، والإجراءات التجارية الانفرادية، وإعانات التصدير المشوهة للتجارة، وسائر التدابير التي من هذا القبيل، لا سيما في قطاعات التصدير التي تمثل أهمية خاصة للبلدان النامية، التي من قبيل الزراعة. ومن الممكن أن يولد النفاذ إلى الأسواق دون رسوم

سبيل المثال، مما أدى إلى نقصان في تمويل القطاع الاجتماعي في هذين البلدين. كما تحولت المكاسب المحققة في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى النقيض.

١٩ - وتمثل أحد التحديات في تعاضم الدين الخاص في البلدان النامية، وبعض هذه الديون غير مغطى. ورغم عدم معرفة الأرقام الدقيقة للمبالغ المرتبطة بالإيرادات الآجلة المتولدة عن السلع الأساسية، فإن النقصان القريب العهد في السلع الأساسية قد يؤدي إلى صعوبات مع القطاع الخاص في البلدان النامية التي اقترضت كثيراً جداً بدولارات الولايات المتحدة مقابل إيرادات آجلة تأتي من السلع الأساسية. ومن الممكن أن تتولد مشكلات جرّاء ازدياد قيمة الدولار في الأشهر الأخيرة واستمرار الهبوط في أسعار السلع الأساسية. ومن الممكن أن يتحول الدين الخاص الذي ارتبط بمؤسسات ضخمة في البلدان النامية إلى دين سيادي على وجه السرعة، مما يؤثر بشكل خطير على القدرة على تحمّل الديون في بعض هذه البلدان.

٢٠ - وتاريخياً، سادت أسعار الفائدة المنخفضة منذ الأزمة المالية، ولكن من المحتمل أن تكون هذه الفترة على وشك الانتهاء. وقد أشار المصرف الاحتياطي الاتحادي بالولايات المتحدة إلى قيامه في القريب العاجل بزيادة أسعار الفائدة، مما يمكن أن يزعزع الأوضاع في البلدان النامية بشدة. وقد حث صندوق النقد الدولي المصرف الاحتياطي الاتحادي على تأخير زيادة أسعار الفائدة.

٢١ - وفي أثناء السنوات القليلة الماضية، كان من الداخليين الجُدد إلى أسواق السندات الدولية بعض من البلدان التي كانت في السابق فقيرة مثقلة بالديون. وأصدر كثير من هذه البلدان سندات بأمل أن تظل أسعار السلع الأساسية مستقرة. والآن، ستكون قدرة هذه البلدان على تحمّل الديون موضع فحص دقيق.

صادرة عن منظمة التجارة العالمية أصبحت أكثر أهمية، وذلك لضمان فعالية وأهمية تلك المنظمة في مجال إفادة جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية.

٢٩ - ومعالجة إصلاح منظمة التجارة العالمية شرط مسبق لسائر التغييرات في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وبعتماد خطة عمل أديس أبابا وخطة ٢٠٣٠، يجب الآن اختتام جولة الدوحة الإنمائية على وجه السرعة، إذ أن من شأن النتائج الملموسة في مجال الزراعة وزيادة إمكانية النفاذ إلى الأسواق وإمكانية الحصول على المعونة لصالح التجارة تمكين البلدان النامية من اغتنام الفرص التي يتيحها النظام التجاري الدولي. وينبغي تيسير انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية وإدماج مؤسساتها المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في السلاسل القيمة العالمية. كما ينبغي تعزيز بناء القدرات والمساعدة التقنية للبلدان الأقل نمواً التي تنضم إلى منظمة التجارة العالمية، من أجل تيسير تلك العملية.

٣٠ - وينبغي ألا يكتفي المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في نيروبي في نهاية عام ٢٠١٥، بتلك المسائل بل ينبغي أن يعالج أيضاً القضايا المنهجية القائمة منذ أمد بعيد التي تتضمن، في جملة أمور، نفاذ البلدان النامية إلى الأسواق؛ والحوافز التجارية؛ والإعانات المشوهة للتجارة في البلدان المتقدمة النمو؛ ومحدودية إمكانية الحصول على تمويل للتجارة؛ ونقصان الاستثمار في تنويع الإنتاج وفي تعزيز الصادرات. ونظراً لأن البلدان النامية تمثل ثلثي عدد الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، فإن تشجيع قيام نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر مواتاة للتنمية أمر شديد الأهمية لضمان إتاحة الفرص التجارية على أساس منصف وكذا عدم إفساد القواعد التجارية الجديدة احتمالات تمويل التنمية في البلدان النامية.

أو حصص موارد وفيرة لتمويل تنمية أقل البلدان نمواً. ويمثل كل من الحوافز الجمركية والحوافز غير الجمركية تحديات كبرى للبلدان النامية، لا سيما أقلها نمواً. ولذلك، تدعو المجموعة إلى القيام في الوقت المناسب بالنفاذ إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو دون رسوم ودون حصص وكذا إلى أسواق البلدان النامية التي في وضع يسمح لها بمسح إمكانية النفاذ التي من هذا القبيل، على أساس دائم، لكافة المنتجات الواردة من جميع البلدان الأقل نمواً. وهي تدعو أيضاً إلى قواعد منشأ بسيطة شفافة تسري على الواردات الآتية من البلدان الأقل نمواً، وفقاً للمبادئ التوجيهية المعتمدة في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في بالي عام ٢٠١٣.

٢٧ - وينبغي أن يوجد نظام تجاري عالمي، مستند إلى القواعد، ومنفتح، وشفاف، ويمكن التنبؤ به، ويكون جامعاً، وغير تمييزي، ومتسم بالإنصاف، ويشجع على الاستثمار الطويل الأجل في القدرات الإنتاجية، ويساهم في التنمية المستدامة، ويكون شاملاً للنمو وهيئة فرص العمل، لا سيما لصالح البلدان النامية. وفي هذا الصدد، يلزم احترام الحيز السياسي للبلدان النامية. وعلاوة على ذلك، يجب أن يزداد اشتراك هذه البلدان في رسم الاستراتيجيات الإنمائية لكل منها وفي التعبير عن مصالحها الوطنية واحتياجاتها المتباينة. وهذه المجالات لا يجب أن تختزلها القواعد والضوابط الكامنة في عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

٢٨ - وقد أصبحت منظمة التجارة العالمية، بوصفها المنظمة التجارية الوحيدة المتعددة الأطراف المستندة إلى القواعد والتي تنظم إدارة التدفقات التجارية الدولية في سياق تنفيذ كل من خطة عمل أديس أبابا وخطة ٢٠٣٠، أكثر اتصالاً بالموضوع مما كان عليه الحال في أي وقت من الأوقات. ولذلك، فإن الحاجة إلى قواعد ومعايير متناغمة

والاقتصادات المارة بمراحل انتقال التي تعتمد على السلع الأساسية معرّضاً بشدة لتقلبات أسعار السلع الأساسية. ولذلك، توجد حاجة إلى جهود متواصلة لتحسين تنظيم أسواق السلع الأساسية وكفاءتها واستجابتها وعملها وشفافيتها على كل من الصعيد الدولي والصعيد الإقليمي والصعيد الدولي.

٣٥ - ويساور المجموعة القلق نظراً لإسهام سياسات الاقتصاد الكلي، التي من قبيل انخفاض قيمة عملات الاقتصادات الرئيسية، في فرط تقلب أسعار السلع الأساسية. كما أدت أسعار الفائدة المنخفضة والسياسات النقدية الفضفاضة التي تبنتها المصارف المركزية الرئيسية دوراً في تفاقم تقلب الأسعار. وبناءً على ذلك، ينبغي أن تمتنع البلدان عن اتباع السياسات المشوهة للتجارة التي يمكن أن تغذي ممارسات المضاربة والاكتناز والشراء وبيع الهلع، مما يزيد أيضاً من التقلب في أسواق السلع الأساسية.

٣٦ - والمناقشة العامة بشأن مسائل سياسة الاقتصاد الكلي تتيح للدول الأعضاء فرصة فريدة للدعوة إلى تغييرات حقيقية تحدث تحولاً في طريقة معالجة التحديات الإنمائية العالمية. وثمة حاجة مُلِحّة إلى إجراء تغييرات هيكلية من أجل تهيئة بيئة دولية مواتية للتنمية. وتدعو الحاجة إلى نظام تجاري متعدد الأطراف وأكثر مواتية للتنمية، يقترن بتعزيز البنية المالية الدولية. وعلاوة على ذلك، يجب تمثيل البلدان النامية تمثيلاً منصفاً في مواقع القيادة وفي عملية صنع القرار وفي المؤسسات المالية الدولية التي تضع القواعد.

٣٧ - السيد إبراهيم (ماليزيا)، تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن من المتوقع ازدياد حجم التجارة العالمية عام ٢٠١٥ بنسبة ٣,٨ في المائة لا أكثر، مما يعكس البطء في سير الاقتصاد العالمي. وإذ تتأكد باطراد مواجهة الاقتصادات الرئيسية لمخاطر "الركود الطويل الأمد"

٣١ - وقد شددت المجموعة دائماً على أهمية تخفيف أعباء الديون، بما في ذلك إلغاء الديون وإعادة هيكلتها، لتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي أن يكون العنصر الجوهري في عمليات إعادة هيكلة الديون تحديد قدرة السداد الحقيقية، بحيث لا تهدد تلك العمليات احتمالات النمو الوطني.

٣٢ - وما تزال بلدان كثيرة، من بينها البلدان النامية، معرّضة لأزمات الديون، وبعضها في الواقع يخوض غمار الأزمات. وفي هذا الصدد، توجد حاجة مُلِحّة إلى معالجة ما يواجهه العديد من البلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية من تحديات تتعلق بالقدرة على تحمّل الدين، وإلى ضمان قدرة البلدان الخارجة من فئة البلدان الأقل نمواً على تحمّل الدين.

٣٣ - وترحب المجموعة بأعمال اللجنة المخصصة المعنية بإعادة هيكلة الديون السيادية، التي أدت إلى اتخاذ الجمعية العامة قرارها ٣١٩/٦٩ المتعلق بالمبادئ الأساسية بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية. ويجب أن يتعاون المجتمع الدولي بشكل إيجابي مع الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ويعمل معها لتعزيز الشفافية، والإشراف، والتنظيم، والحوكمة الرشيدة للنظام المالي الدولي. ومن المهم تعزيز الاستقرار الدولي وبحث الخيارات لإعادة هيكلة الديون وآليات تسوية الديون الفعالة، المنصفة، الدائمة، المستقلة، الإنمائية الوجيهة.

٣٤ - وقد أشارت الاتجاهات الأخيرة في أسعار السلع الأساسية إلى تقلب الأسعار بشكل مفرط في الأسواق العالمية، مما أثار على البلدان النامية تأثيراً ضاراً. والعوامل التي تسهم في اشتداد تقلب أسعار السلع الأساسية تشمل عوامل العرض والطلب التقليدية، التي من قبيل المناخ، والتغيرات الديمغرافية، والتغيرات الحاصلة في أنماط الاستهلاك في الاقتصادات الناشئة. وقد ظل العديد من البلدان النامية

الأجنبي فيما بين بلدان الرابطة ينمو ويمثل حصة متزايدة من إجمالي تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الداخلة إلى المنطقة، الذي بلغ ١٧,٩ في المائة، أي ٢٤,٤ بليون دولار، في عام ٢٠١٤. ويمثل التكامل الاقتصادي بين بلدان الرابطة حافزاً للاستثمار في المنطقة.

٤٠ - ورغم أداء الرابطة الاقتصادي القوي نسبياً، فإن المنطقة غير محصنة ضد تأثير الديناميات الخارجية والصدمات التي سببها انخفاض النمو في البلدان المتقدمة النمو وتعاضم حالات التقلب في أسواق المال وأسواق الصرف العالمية. وتؤكد الرابطة مجدداً التزامها بمواصلة عملية التكامل وتعزيز نقاط قوة المنطقة وإمكانات تحقيقها الهدف المتمثل في إيجاد جماعة اقتصادية تنمو بمعدلات مرتفعة وتنعم بالاستدامة والمرونة.

٤١ - وتشهد الأسواق العالمية للسلع الأساسية حالة ضعف جاءت بعد بلوغ مستويات عالية جداً سُجلت عام ٢٠١١. وبالنسبة للعديد من أسواق السلع الأساسية، من بينها رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فإن الضغط التنافسي العام يقترن أيضاً بتقلبات قصيرة الأجل، لها تأثيرات قوية على اقتصادات البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

٤٢ - وعلاوة على ذلك، عانت الرابطة في الشهور الأخيرة من حالات جفاف تعوق نمو الناتج الزراعي. وانخفاض الأسعار في أسواق السلع الأساسية الزراعية والغذائية تمحو هوامش ربح المزارعين. وتلزم سياسات مناسبة للسماح للمزارعين بزيادة الإنتاجية، لكي يظلوا قادرين على المنافسة في الأسواق العالمية والإقليمية والوطنية. وينبغي النظر إلى معالجة القيود التي يعاني منها المزارعون في البلدان النامية باعتبارها طريقة لحل المشكلات المجتمعية، لا سيما الفقر واللامساواة.

٤٣ - وكان عام ٢٠١٥ معلماً أساسياً في عملية بناء المجتمعات المحلية في بلدان الرابطة. وعلى الرغم من التحديات، ظلت الرابطة مصممة بقوة على إقامة الجماعة

وتباطؤ الصين الاقتصادي سيواصل الطلب العالمي الضعيف التأثير على التوقعات التجارية. إلا أن اقتصادات بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا ظلت مرنة نسبياً في خضم حالات البلبلية العالمية. ومنذ اعتماد خطة الجماعة الاقتصادية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠٠٧، أسهمت الجهود الرامية إلى إنشاء تلك الجماعة في زيادة الثقة في المنطقة وكذا في الأداء الاقتصادي.

٣٨ - وتجاوز مجموع الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة ٢,٥٧ تريليون دولار في عام ٢٠١٤، بما يقرب من ضعف متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٤. وتعزى قوة الناتج المحلي الإجمالي جزئياً إلى النمو القوي لصادرات الرابطة، التي زادت بنسبة تربو على ٥٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٧، وبلغت ١,٣ تريليون دولار عام ٢٠١٤. وبلغت صادرات الرابطة إلى الصين ١٥٠,٤ بليون دولار، أي ١١,٦ في المائة من المجموع، مما جعل الصين المقصد الأول لصادرات الرابطة منذ عام ٢٠١١. وظلت الصادرات فيما بين بلدان الرابطة مرنة بنسبة ٢٥,٥ في المائة من مجموع صادرات الرابطة، مما يضع الرابطة مجتمعة في مكانة تفوق مكانة فرادى الشركاء التجاريين الآخرين. ويُتوقع أن يصل نمو الرابطة إلى ٤,٦ في المائة عام ٢٠١٥ و ٥,١ في المائة عام ٢٠١٦.

٣٩ - وتشير إحصاءات الرابطة الأولية إلى أن مجموع الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد إلى المنطقة عام ٢٠١٤، البالغ قدره ١٣٦,٢ بليون دولار، سيكون الأعلى حتى تاريخه، مما يشير إلى أن الرابطة قد تفوقت في الأداء في هذا الصدد على المناطق الأخرى. وظل الاتحاد الأوروبي يمثل المصدر الأول للاستثمار المباشر الأجنبي الموجه إلى المنطقة، وبلغ حجمه ٢١,٥ في المائة من مجموع الاستثمار المباشر الأجنبي الموجه إلى المنطقة. كما ظل الاستثمار المباشر

بات من الضروري للغاية جرّاء الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزامها الخاص بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية وأن تفي بشكل حقيقي بتخفيف عبء الديون الواقع على عاتق أقل البلدان نمواً. وقد أصبحت بعض البلدان النامية أكثر تعرّضاً لمشكلات الدّين الخارجي الجديدة، مما يؤدي إلى القضاء على الفقر بصورة أبطأ كثيراً مما حدث من قبل. ولذلك، فإن معالجة مشكلات الدّين الخارجي التي تعاني منها البلدان النامية تمثل جزءاً هاماً من التعاون الدولي والشراكة العالمية المعززة من أجل التنمية.

٤٦ - وتتمتع الأمم المتحدة بوضع فريد يسمح لها بتعزيز التعاون الدولي وتشجيع التنمية في سياق العولمة. واندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي من شأنه تمكينها من الاستفادة التامة من إمكاناتها في مجاليّ النمو والتنمية. ولذلك، يجب أن تؤدي الأمم المتحدة دوراً أساسياً في تعزيز وتقوية التعاون الدولي، والتماسك، والتنسيق، والتنفيذ فيما يختص بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٤٧ - السيد راتراي (جامايكا)، تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن التجارة تساعد على تهيئة الظروف اللازمة للنمو. ويمكن أن تتيح التجارة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي الوسائل اللازمة للتغلب على القيود التي تفرضها الأسواق الوطنية الصغيرة، ولتسهيل إمكانية النفاذ إلى الأسواق الخارجية الأكبر حجماً، فضلاً عن إمكانية الحصول على المهارات والتكنولوجيا ورأس المال. وهذا بدوره يمكن من تحسين استخدام الموارد الإنتاجية لحفز التحوّل الهيكلي. والأهداف الإنمائية، التي من قبيل القضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية، يمكن أن تدعمها التجارة وأن تعزز بالتالي النمو

الاقتصادية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في نهاية السنة الجارية وهي ملتزمة بزيادة التكامل في إطار خطة ما بعد عام ٢٠١٥ الخاصة بالجماعة الاقتصادية للرابطة. وقد اكتمل التنفيذ فيما يختص بالجماعة الاقتصادية بنسبة ٩١,٥ في المائة. والرابطة ملتزمة بتسريع تنفيذ التدابير غير المكتملة، مع تواصل الجهود لتحقيق التنفيذ التام بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

٤٤ - وعقب الأزمة الاقتصادية والمالية، شددت الرابطة على الحاجة إلى تعزيز المراقبة الاقتصادية المتعددة الأطراف، لا سيما في القطاعين المصرفي والمالي الدوليين. وفي الوقت الحالي، تشدد الرابطة على أهمية تعزيز السلامة المالية للتنمية الاقتصادية المستدامة، وتواصل تسريع وتعميق الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية، وتعزز الطلب المحلي والعمالة، وتقاوم الحمائية، وتزيد تعزيز التجارة والاستثمار. وقد اجتمع وزراء اقتصاد البلدان الأعضاء في الرابطة في آب/أغسطس ٢٠١٥ لاستعراض التقدم المحرز بشأن تعميق التكامل بين الدول الأعضاء في الرابطة وفي كل من تلك الدول، لا سيما فيما يختص بتجارة السلع والخدمات والاستثمار. وقد أجروا مشاوراتهم السنوية مع نظرائهم الذين يتشاركون في الحوار مع الرابطة، وذلك لزيادة تقوية الشراكات وتعزيز اندماج الرابطة التام في الاقتصاد العالمي. وبناءً على ذلك، فإن حالات النجاح الكبير المنجز في الاجتماع الوزاري للشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية، المعقود في آب/أغسطس ٢٠١٥، مشجعة.

٤٥ - ويساور الرابطة قلق شديد إزاء هشاشة الأحوال الاقتصادية والمالية العالمية. إذ أن التباطؤ الاقتصادي الراهن يمكن أن يزيد من تفاقم الفقر وأن يهدد تنفيذ خطة عمل أديس أبابا وخطة ٢٠٣٠. وما تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تمثل المصدر الرئيسي للتمويل الدولي للتنمية الذي يتلقاه العديد من البلدان النامية، لا سيما البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد

تنفيذ النموذج الإنمائي الجديد في المعالجة التامة لأوجه الضعف الفريدة التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة التي تواجهها البلدان ذات الأوضاع الخاصة، التي من قبيل البلدان المتوسطة الدخل. وهذا يجب أن يشمل اعتماد نهج لقياس التنمية تعكس الحقائق القائمة في البلدان. واحتتام جولة الدوحة الإنمائية أمر شديد الأهمية لذلك المسعى، وينبغي أن يُقدّم الشركاء الإنمائيون على المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، الذي سيعقد في نيروبي في أواخر ٢٠١٥، بتصميم على اختتام المفاوضات بالتمام والكمال.

٥٠ - وهناك حاجة إلى زيادة التناسق في مجال صنع السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي، وكذلك إلى الحوكمة التجارية العالمية المتسقة مع أهداف التنمية المستدامة ونظام تجاري متعدد الأطراف، ومنشط، يتسم بزيادة المصدقية ودرجة الأهمية. وهذا يمكن تحقيقه عن طريق بيئة عادلة، منصفة، منفتحة؛ والاتساق بين الاتفاقات المتعددة الأطراف والإقليمية، وإيجاد مجال سياسي يتسنى فيه للبلدان تنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية وبيئية استباقية. ويجب الإبقاء على الأحكام التي تنص على المعاملة الخاصة والتفضيلية، كي يمكن أن تساهم التجارة في التنمية الواسعة القاعدة والحد من أوجه اللامساواة فيما بين الاقتصادات وداخلها.

٥١ - من الضروري في المناقشات المتعلقة بالترابط بين التجارة والتنمية أن نضع في الاعتبار التحديات الخطيرة التي تواجهها دول منطقة البحر الكاريبي الجزرية الصغيرة النامية فيما يختص بتمويل تنميتها، لا سيما مسألة القدرة على تحمّل الدين الخارجي. فهذه الدول تواجه عجزاً في الموارد القابلة للاستثمار؛ ومحدودية القدرة المالية؛ وتناقص إمكانية الحصول على الاستثمار المباشر الأجنبي والمساعدة الإنمائية الرسمية؛ وتواجه في بعض الحالات مستويات ديون عام لا يمكن

الاقتصادي وهيئة فرص العمل، ليتسنى في نهاية المطاف استخدام الموارد بكفاءة ورفع مستويات المعيشة.

٤٨ - إلا أن الصلة بين التجارة والنمو الاقتصادي والتنمية ليست تلقائية. إذ لم تعد التجارة الدولية دافعاً هاماً للنمو الاقتصادي، كما كان الحال أثناء تسعينات القرن العشرين ومطلع الألفية الثانية. وفي أثناء الفترة السابقة على الأزمة، كانت التجارة قد نمت بسرعة ضعفت سرعة نمو الاقتصاد عموماً. إلا أنه منذ ذلك الوقت لم تزد التجارة إلا بمعدل مكافئ للناتج المحلي الإجمالي، وهذا شيء مختلف كثيراً عما شهدته الفترة السابقة من "فرط العولمة". وعام ٢٠١٥ في طريقه ليصبح على التوالي العام الرابع الذي يزيد فيه حجم التجارة العالمية عن معدل الاقتصاد العالمي عموماً أو أقل من ذلك المعدل. ورغم أن متوسط نمو الصادرات السنوي كان أكثر من ١٠ في المائة في ٦٣ بلداً نامياً، سجلت أربعة بلدان نامية انكماشاً في الصادرات، وشهد ٦٨ بلداً عجزاً تجارياً مستمراً. كما أن التفاوت ينعكس في مستوى الاشتراك في التجارة العالمية. إذ تظل الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية معرضة بشدة لتحوّلات مفاجئة في معدلات التبادل التجاري. وقد خفّض صندوق النقد الدولي تنبؤات النمو للأسواق الناشئة، وهي متصلة بانخفاض أسعار السلع الأساسية وتناقص الواردات، نتيجة لإبطاء الصين وتباطؤ الطلب. وهذا الأداء التجاري غير المتساوي يذكّرنا بأن اللامساواة فيما بين البلدان وفي داخلها تمثل تحدياً إنمائياً مستمراً يلزمه اهتمام فوري في مجال السياسة.

٤٩ - وظلت الجماعة الكاريبية تؤمن دائماً بأن وجود نظام تجاري متعدد الأطراف، عالمي النطاق، مستند إلى القواعد، ومنفتح، وغير تمييزي، ومنصف من شأنه تيسير بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي انتشال المجتمعات من وهدة الفقر والحاجة. وسيتمثل جزء هام من العمل أثناء

في عام ١٩٧١ كانت تقارب واحد في المائة. ومنذ ذلك الحين، تضاعف عدد أقل البلدان نمواً، إلا أن حصتها من التجارة الدولية ما زالت تتأرجح حول الواحد في المائة تقريباً. وقد تعهدت الدول دائماً، في جميع برامج العمل المقررة لأقل البلدان نمواً، وكذا في الإعلانات المعتمدة خارج الأمم المتحدة، بمساعدة أقل البلدان نمواً على الحصول على موطئ قدم أقوى في التجارة الدولية. إلا أن هذه الدول ما تزال متخلفة بصورة خطيرة.

٥٥ - وتحتاج كافة المنتجات الآتية من أقل البلدان نمواً إلى النفاذ دون رسوم أو حصص إلى أسواق كافة البلدان المتقدمة النمو وأسواق البلدان النامية التي يمكنها توفير إمكانية النفاذ التي من هذا القبيل.

٥٦ - وقواعد المنشأ التفضيلية الشفافة البسيطة هامة أيضاً للواردات الآتية من أقل البلدان نمواً، لأن من شأنها تيسير النفاذ إلى الأسواق. وكما شددت خطة ٢٠٣٠، يجب على أفراد المجتمع الدولي العمل سوياً لكي يضاعفوا بحلول عام ٢٠٢٠ حصة الصادرات العالمية الآتية من أقل البلدان نمواً. ويجب أن يزيد المجتمع الدولي حصة المعونة لصالح التجارة المخصصة لأقل البلدان نمواً، بوسائل تشمل استخدام الإطار المتكامل المعزز للمساعدة المتصلة بالتجارة لصالح أقل البلدان نمواً. ولضمان إمكان مشاركة أقل البلدان نمواً مشاركة فعالة في التجارة العالمية، ينبغي تخصيص ٥٠ في المائة من المعونة الموجهة لصالح التجارة لصالح أقل البلدان نمواً، وأن تتلقى أقل البلدان نمواً مساعدة تقنية ودعم لبناء القدرات في مجال التجارة، بوسائل تشمل تيسير التجارة والمساعدة في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٥٧ - وقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً في السنوات الأخيرة، وتشير البيانات الأولية لعام ٢٠١٤ إلى استمرار الانخفاض في المساعدة الإنمائية

تحتها. وخدمة الديون تستوعب نسباً كبيرة من الإيرادات الضريبية، مما يضاعف صعوبات تمويل التنمية الطويلة الأجل وإنجاز الخدمات الاجتماعية. وفي غياب الدعم، تكون دول منطقة البحر الكاريبي الجزرية الصغيرة النامية في وضع لا يسمح لها بتلبية متطلبات الاستثمار المتزايدة اللازمة لإحداث تحول اقتصادي، والتكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، والتوسع في البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. وتوفير المعونة لصالح التجارة أمر هام لمساعدة البلدان، التي من قبيل جامايكا، على تحقيق أهدافها التجارية والإنمائية.

٥٢ - وحمداً لله، لأن توفير الموارد اللازمة لتلبية أهداف التنمية المستدامة ليس فوق طاقات الشعوب والبلدان. وهذا المعنى أوضحه أيضاً تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة. والبلدان تتحمل مسؤولية هئية بيئة مواتية لقيام القطاع الخاص بالتمويل والاستثمار الطويل الأجل. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تشجع السياسات الوطنية الاستقرار للاقتصاد الكلي والاستقرار المالي وأن تعزز تنمية مؤسسات معلومات الائتمان، وأسواق رأس المال، وسياسة للتنافس تستهدف كفاءة التنافسية للأسواق.

٥٣ - ومن الآن فصاعداً، تشمل إجراءات المتابعة الهامة إنشاء منتدى عالمي معني بالبنى الأساسية وآلية تيسير التكنولوجيا، وتطوير التعاون الضريبي الدولي، وزيادة الدعم للقدرة على تحمّل الدين، وابتكار منهجيات للاستدلال على أشكال الواقع المعقد المتنوع في البلدان المتوسطة الدخل. وبينما تنفذ هذه المبادرات الجديدة، يجب أن توضع في الاعتبار الاحتياجات والظروف المعينة لأعضاء الجماعة الكاريبية.

٥٤ - السيد مؤمن (بنغلاديش)، تكلم بالنيابة عن أقل البلدان نمواً، فقال إن حصة تلك البلدان من التجارة العالمية

بثبات وبصورة مستدامة. وفي الوقت نفسه، يجب أن يزداد التنوع في سلال صادرات أقل البلدان نمواً ومقاصد صادراتها.

٦٠ - وأخيراً، أعرب عن ترحيبه باستضافة بلد من أقل البلدان نمواً، وللمرة الأولى، المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وقال إن القضاء على الفقر في كافة البلدان الأقل نمواً سيدعمه التنفيذ التام للوثيقة الختامية لذلك المؤتمر، المعنونة 'خطة عمل أديس أبابا'.

٦١ - السيد سارير (ملديف)، تكلم بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فقال إن الحاجة تدعو إلى إقامة صلات فعالة بين برامج العمل للبلدان ذات الأوضاع الخاصة، من قبيل إجراءات العمل المُعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية، من ناحية، وخطة ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، من ناحية أخرى.

٦٢ - ويرحب تحالف الدول الجزرية الصغيرة بالاعتراف بالحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وبالتأكيد عليها مجدداً. وبينما تواجه الدول النامية جميعها تحديات، تتحمل الدول الجزرية الصغيرة النامية أعباءً إضافية. إذ أن اقتصاداتها صغيرة تستند في غالب الأحيان إلى صناعة وحيدة. كما أن أعداد سكانها صغيرة، مما يعني أن لديها قدرة محدودة على تعبئة الموارد المحلية. وإضافة إلى ذلك، فإن مجتمعاتها المحلية متناثرة على امتداد مساحات ضخمة من المحيطات، وهي بعيدة عن الأسواق ولديها موارد طبيعية محدودة، وهذا كله يزيد كثيراً من تكلفة إيصال الخدمات الأساسية إلى سكانها. وعلاوة على ذلك، تتعرض الدول الجزرية الصغيرة النامية بشدة للكوارث الطبيعية وتكاليف تكيفها مع تغير المناخ من أعلى التكاليف في العالم بالنسبة لإنتاجها الوطني.

٦٣ - وقد حدث انخفاض شديد في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للدول الجزرية الصغيرة النامية في العقد السابق. ووفقاً لإحصائيات حديثة صادرة عن البنك الدولي،

الرسمية الثنائية. ويجب أن تفي البلدان المتقدمة النمو على وجه السرعة بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً. وقد جرى تشجيع البلدان المتقدمة النمو في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية على زيادة مساعداتها الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً إلى ٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي.

٥٨ - وما تزال أقل البلدان نمواً تعاني من مديونية فادحة وسيناريوهات متقلبة فيما يتعلق بالمديونية. وما يقرب من نصف هذه البلدان يعاني من حالات عجز في الحساب الجاري بمبالغ عشرية الأرقام، وهذا حال أسوأ من الحال في السنة السابقة. كما أن العديد من البلدان الأقل نمواً يندرج في فئة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تلزمها المساعدة من المجتمع الدولي. ويجب معالجة دينها الخارجي على وجه السرعة لتأمين القدرة على تحمّل الدين، بوسائل تشمل إلغاء ما تتحمّله البلدان الأقل نمواً من ديون متعددة الأطراف وثنائية وتوفير التمويل بشروط تساهلية، بما في ذلك المنح. وأقل البلدان نمواً ضحايا حالات الكساد المالي في البلدان المتقدمة النمو، رغم أنها لم تفعل شيئاً تسبب في ذلك. ومن المهم بالتالي وجود صندوق يعزز قدرة أقل البلدان نمواً على التكيف لمساعدتها على استيعاب الصدمات المالية الخارجية بشكل مستدام. والبلدان الأقل نمواً غير ممثلة في محافل صنع القرار بالمؤسسات المالية الدولية، وينبغي أن تمثل فيها.

٥٩ - وتعتمد بلدان عديدة من فئة البلدان الأقل نمواً اعتماداً شديداً على سلع أساسية معينة تمثل صادراتها الأساسية، والتقلب في أسواق السلع الأساسية بشدة يؤثر على خططها الإنمائية. ولذلك، يجب تحقيق الاستقرار في السوق العالمية للسلع الأساسية، وتحتاج البلدان الأقل نمواً إلى الدعم من المجتمع الدولي لكي تدخل السوق العالمية للسلع الأساسية

٦٧ - السيدة كاسيسي - بوتا (زامبيا)، تكلمت باسم البلدان النامية غير الساحلية، فقالت إنه يجب أن تغلب تلك البلدان على تحديات من قبيل المسافات الطويلة التي تفصلها عن البحر وانعدام البنية الأساسية الميسرة للتجارة والتكنولوجيا المناسبة، وجميعها عوامل ترفع تكلفة ممارسة الأعمال.

٦٨ - وقد وجه تقرير الأمين العام بشأن التجارة الدولية والتنمية (A/70/277) رسالة مقلقة إلى البلدان النامية، لا سيما البلدان ذات الأوضاع الخاصة، تُبين أن النشاط الاقتصادي العالمي، بما فيه التجارة الدولية، قد ظل مكبوحاً. ولهذا الحالة أثر سلبي على البلدان النامية غير الساحلية، لأن أغلبها يعتمد على صادرات السلع الأساسية. وقد تعقدت المشكلة أكثر جرّاء انخفاض الأسعار العالمية للسلع الأساسية. ولذلك، تدعو البلدان النامية غير الساحلية إلى التنفيذ العاجل التام لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعدد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وتحث الشركاء الإنمائيين على تقديم مزيد من الدعم، بما فيه النفاذ إلى الأسواق والمساعدات اللازمة لبناء القدرات والمعونة لصالح التجارة. وتوفير المساعدة التقنية واللوجستيات المحسّنة المتصلة بالتجارة والمرور العابر أمور بالغة الأهمية للبلدان النامية غير الساحلية كي تشترك في التجارة المتعددة الأطراف اشتراكاً تاماً وتستفيد منها استفادة تامة.

٦٩ - وترحب البلدان النامية غير الساحلية بإدراج التجارة في الهدف ١٧ من الأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها عنصراً هاماً لتعزيز وسائل التنفيذ.

٧٠ - ويجب أن يدعم المجتمع العالمي برنامج عمل خاص لصالح البلدان النامية غير الساحلية في إطار منظمة التجارة العالمية، بحيث يركز ذلك البرنامج على النفاذ الخاص إلى الأسواق الذي يسمح بإدراج منتجاتها وخدماتها في السلسلة القيمة العالمية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى تسهيل التجارة،

تتلقي تلك الدول مجرد ٥,٧ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية. ورغم الجهود الضخمة، كان تقدمها في مجال تحقيق أولويات التنمية المستدامة، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، غير متساو، بل إن البعض منها قد تراجع اقتصادياً.

٦٤ - وما تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية متأثرة بالتدابير الإنمائية المشوهة التي لم تراعى خصائصها المميزة. ويجب أن يتخلى المجتمع الدولي عن النهج الواحد الذي يعتقد أنه مناسب للجميع في مجال قياس التنمية واستنباط تدابير تنعكس فيها بشكل أفضل أوجه ضعف البلدان وما تتمتع به من مرونة لاستيعاب الصدمات. والعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية عبارة بلدان متوسطة الدخل، ومن العجيب أن هذا يجعلها غير مستحقة للتمويل الميسر وبالتالي فإنها تمثل للمناخين أولوية منخفضة. وما تزال مستويات الدين العام المرتفعة تمثل تحدياً رئيسياً للكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، كما أن ترتيبها ضمن البلدان المعرضة للمخاطر بشدة يمثل قيداً يعوق اقتراضها بأسعار تنافسية. ويجب معالجة هذه القضايا لتحقيق التنمية المستدامة.

٦٥ - ويجب أن تعالج الحلول المستدامة للفقر على الصعيد العالمي تغيير المناخ. وقد انعكس في خطة عمل أديس أبابا العبء الإضافي الواقع على عاتق البلدان النامية جرّاء مكافحة تغيير المناخ والحاجة إلى زيادة الاستثمارات لمعالجة آثار تغيير المناخ.

٦٦ - وقد تشجع تحالف الدول الجزرية الصغيرة بفعل الالتزامات الكبيرة الإضافية المتعلقة بالمحيطات، ومصائد الأسماك غير القانونية، والطاقة النظيفة، وتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، والحد من مخاطر الكوارث. إلا أنه نظراً لضرورة آليات المتابعة والاستعراض المناسبة، تعد آلية المتابعة والاستعراض المنفصلة بموجب خطة عمل أديس أبابا خطوة محمودة للغاية.

- ٧٦ - ينبغي أن تحترم البلدان المتقدمة النمو التزاماتها المتعلقة بالإلكترونية، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- ٧١ - ويجب أن يسارع أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى التصديق على اتفاق تيسير التجارة، الذي ينطوي على إمكانية كبيرة لإفادة البلدان النامية غير الساحلية.
- ٧٢ - وتحتاج البلدان النامية إلى مساعدات في مجال اكتساب القدرة على تحمّل الديون الطويلة الأجل بفضل سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبئها وإدارتها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لزيادة المساعدة للبلدان الأقل نمواً، والبلدان الأخرى المعرضة لأزمات المديونية والبلدان التي تعاني من أزمات. ومن الضروري أيضاً التصدي للأثار والأعباء غير الممكن تحمّلها التي تفرضها الصناديق الانتهازية على الجهود الإنمائية.
- ٧٣ - وأخيراً، يجب التركيز بشكل مناسب على احتياجات البلدان النامية غير الساحلية في إطار آلية تيسير التكنولوجيا، لتعزيز التنسيق والاتساق والتعاون بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار وما يتصل بذلك.
- ٧٤ - السيد شيرباكوف (إكوادور)، تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن قضايا سياسة الاقتصاد الكلي جزء جوهري من أعمال اللجنة الثانية ومجال ينبغي أن يتعزز فيه الدور المركزي للجمعية العامة.
- ٧٥ - وقد طمحت البلدان النامية منذ أمد طويل إلى هئية بيئة عادلة مواتية للنمو والتنمية على الصعيد الدولي وإلى سد الفجوة الكبيرة التي تفصلها عن البلدان المتقدمة النمو. وقد تضاءلت التفاوتات قليلاً بالنسبة لكثير من بلدان الجنوب، إلا أنه ما زال متعيناً عمل الشيء الكثير. ويجب أن تستمر التغييرات الهيكلية لأجل تعزيز البنية المالية الدولية وضمان التمثيل العادل المنصف داخل المؤسسات المالية الدولية.
- ٧٦ - ينبغي أن تحترم البلدان المتقدمة النمو التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وقد حان الوقت لاختتام جولة الدوحة، التي ينبغي أن تكون نواة لنظام تجاري متعدد الأطراف منفتح وغير تمييزي وقائم على قواعد ويشمل، في جملة أمور، إزالة كافة أشكال الإعانة والتدابير ذات الأثر المكافئ لها؛ وإمكانية الحصول على التكنولوجيا بشروط ميسرة تفضيلية؛ وإنهاء فرض التدابير القسرية الأحادية.
- ٧٧ - يجب تقوية البنية المالية الدولية بدرجة أكبر لأجل تعزيز الاستقرار المالي والتدفقات المالية الكافية إلى البلدان النامية من كافة المصادر، بما فيها الاستثمار المباشر الأجنبي.
- ٧٨ - يجب الاعتراف بأهمية تخفيف عبء الديون، بما في ذلك إلغاء الديون وإعادة هيكلتها. وينبغي أن يتمثل جوهر عمليات إعادة هيكلة الديون في تحديد القدرة الحقيقية على الدفع، كي لا تهدد احتمالات النمو الوطني. ويجب أن يتعاون المجتمع الدولي على وجه السرعة مع الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية بشأن المناقشات الهادفة إلى تعزيز شفافية النظام المالي الدولي والإشراف عليه وتنظيمه وحوكمته حوكمة رشيدة، بهدف تعزيز الاستقرار الدولي. وفي الوقت ذاته، يجب أن يدرس المجتمع الدولي الخيارات لإعادة هيكلة الديون هيكله فعالة منصفة، دائمة، مستقلة، إنمائية الوجهة، وذلك فضلاً عن الآلية الدولية لتسوية الديون.
- ٧٩ - وتؤيد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بقوة تنشيط الشراكة العالمية لأغراض التنمية، بالاقتران بإسهام كافة الدول في حدود قدراتها والموارد المخصصة، بما في ذلك القيام بتوفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا والمعارف كجزء من التعاون بين الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفي هذا

العمل لدعم تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب إيجاد صلات مناسبة بين الصكين كليهما، بما في ذلك أثناء متابعتها واستعراضهما.

٨٤ - وتندرج الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ في عداد الدول الأكثر تعرّضاً لآثار تغيّر المناخ. وهو بالنسبة للبعض منها خطر وجودي. وتسلم خطة عمل أديس أبابا بما يمثله تغيّر المناخ من تهديد لنجاحات الماضي وجهود المستقبل الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. ومن المهم في هذا الصدد بالنسبة للدول المتقدمة النمو أن تحقق الهدف المتمثل في تعبئة ١٠٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ لمعالجة احتياجات البلدان النامية فيما يتعلق بالتكيف وتخفيف حدة الآثار. ويجب ألا يحسب التمويل المخصص لقضايا المناخ مرتين، والمرة الثانية هي احتسابه كمساعدة إئتمانية رسمية. إذ يجب النظر إليه بمعزل عن المساعدة الإئتمانية الرسمية، وكإضافة لها.

٨٥ - وقد دعت الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، بقوة، إلى الاعتراف في خطة عمل أديس أبابا بأهمية الطاقة الرخيصة، الموثوقة، الحديثة، المستدامة لجزرها. ولذلك، فهي ترحب بما ورد في تلك الخطة من أحكام تهدف إلى تعزيز إمكانية الحصول على البنية الأساسية والخدمات المتعلقة بالطاقة المتجددة المستدامة، لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وثمة ترحيب إضافي باعتراف تلك الخطة بأهمية المحيطات في التنمية المستدامة. وقد شددت تلك الخطة على الالتزامات المتعلقة بحماية المحيطات، بما في ذلك الدعوة إلى تعزيز الضوابط المتعلقة بالإعانات في قطاع مصائد الأسماك.

٨٦ - وآلية تيسير التكنولوجيا هي إحدى أهم نتائج تلك الخطة؛ وتشغيل تلك الآلية تشغيلاً تاماً سيكون محل ترحيب عظيم. وتعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار أمر شديد

السياق، يجب اعتماد نهج محوره الإنسان ومستند إلى حقوق الإنسان بهدف تنفيذ الاتفاقات ذات الصلة تنفيذاً فعالاً.

٨٠ - كما يجب أن يكون الإطار الإئتماني الجديد عالمي الطابع وقابلاً للتطبيق على الصعيد العالمي ومناسباً لكافة البلدان فيما يختص بمعالجة تحديات التنمية المستدامة، مع مراعاة الحقائق والقدرات والمستويات الإئتمانية الوطنية المختلفة مع إبداء الاحترام أيضاً للسياسات والأولويات الوطنية.

٨١ - واتباع نهج جزئي للتشخيص وتخفيف حدة الفقر، أي إيلاء أولوية لأبعاد إئتمانية معينة مما يؤدي إلى استبعاد أبعاد أخرى، يشوّه الوضع الحقيقي للبلدان المتوسطة الدخل. وما برحت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تدعو إلى وضع خطة عمل شاملة للتعاون مع البلدان المتوسطة الدخل.

٨٢ - وما لم توجد إجراءات عاجلة، عميقة، شاملة بشأن قضايا الاقتصاد الكلي لن يكون ممكناً التغلب على التحديات المعاصرة الأشد إلحاحاً، ألا وهي الفقر، والجوع، واللامساواة، وهميش أعداد كبيرة من البشر على الصعيد العالمي، بمن فيهم الناس في منطقة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وإذا وقفت البلدان وحدها أو في مجموعات صغيرة، لن يكون ممكناً إحداث عمليات التحوّل الضرورية.

٨٣ - السيد ساروفا (بابوا غينيا الجديدة)، تكلم باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، فقال إنه جرى التشديد دوماً على تمثيل الدول الجزرية الصغيرة النامية حالة خاصة من حالات التنمية المستدامة. وهذا يسري على احتياجاتها المالية. وترتب على صغر حجم هذه البلدان ومواقعها النائية ومحدودية قواعد مواردها آثار هامة فيما يختص بتمويل التنمية المستدامة. ولذلك، فإن الاهتمام الخاص باحتياجاتها في عدد من الفقرات الواردة في خطة عمل أديس أبابا أمر محمود، كذلك الأمر بالنسبة للدعوة الواردة في خطة

ما يصل إلى ١٠٠ بليون يورو من الاستثمارات للتخفيف من حدة الفقر والتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٢٠.

٩١ - ويمكن أن تكون التجارة الدولية قاطرة قوية للتنمية المستدامة. وقد كان الاتحاد الأوروبي رائداً في مجال إدماج التنمية المستدامة في السياسة التجارية، لا سيما بإدراج أحكام مناسبة في اتفاقاته التجارية، وبجعل التجارة أداة فعالة لتعزيز التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وأوروبا هي السوق الأكثر انفتاحاً في العالم أمام صادرات البلدان النامية.

٩٢ - ويتيح الاتحاد الأوروبي إمكانية النفاذ إلى الأسواق دون رسوم ودون حصص بالنسبة لكافة المنتجات الواردة من البلدان الأقل نمواً، عدا الأسلحة والذخائر، مما يسفر عن صادرات موجهة إلى الاتحاد الأوروبي من أقل البلدان نمواً تربو قيمتها على ٣٥ بليون يورو سنوياً. وقد بلغت معونته العالمية للجهود التجارية ١١,٧ بليون يورو عام ٢٠١٣، وهذا يمثل أكثر من ثلث الدعم العالمي.

٩٣ - والعلم والتكنولوجيا والابتكار قوى هامة دافعة للنمو السريع المستدام الشامل للجميع، وهي أيضاً وسائل تنفيذ لأهداف التنمية المستدامة. وتمثل أحد الإسهامات في هذه الجهود في برنامج الاتحاد الأوروبي الإطاري للبحث والابتكار، الذي فُتح للسماح باشتراك باحثين من البلدان النامية. وسوف ينخرط الاتحاد الأوروبي أيضاً بصورة بنّاءة لضمان التفعيل العاجل لآلية تيسير التكنولوجيا.

٩٤ - يجب أن يتجاوز تنفيذ التنمية المستدامة الالتزامات المالية بدرجة كبيرة. ومن الأهمية بمكان وجود الحوكمة الرشيدة، والديمقراطية، وسيادة القانون لإقامة مؤسسات فعالة قابلة للمساءلة وشاملة؛ وكذا لمحاربة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة. وينبغي أن تنطوي الشراكة العالمية الجديدة في جوهرها على اتساق سياساتي لأغراض التنمية على جميع المستويات من جانب البلدان كافة.

الأهمية لدفع النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر، ومعالجة تغيّر المناخ.

٨٧ - كما ترحب الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، التي تتطلع إلى زيادة الالتزام بخطة عمل أديس أبابا عن طريق المنتدى المعني بتمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالدعم الذي يوجّه إلى تنمية القدرة الوطنية على إنتاج البيانات الإحصائية؛ وهي تشدد على أهمية استمرار التقدم بشأن رصد القياسات التي تتجاوز نصيب الفرد من الدخل.

٨٨ - السيد باباجيد (مراقب عن الاتحاد الأوروبي)، قال إنه وفقاً لخطة عمل أديس أبابا تلزم تعبئة المزيد من الإيرادات المحلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذا يقتضي وجود نظم ضريبية عادلة فعالة، ومنع التسرب، وإدارة الإنفاق إدارة فعالة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي مساعدة البلدان على تعبئة المزيد من الموارد، بوسائل عدة تشمل برنامج الريادي الجديد المتعلق بتعبئة الإيرادات المحلية.

٨٩ - وما زال للتمويل العام الدولي، بما فيه المساعدة الإنمائية الرسمية، دور يؤديه، لا سيما في البلدان الأشد احتياجاً. وقد قدم الاتحاد الأوروبي بصورة جماعية أكثر من نصف المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية؛ وهو ملتزم بتحقيق الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية و ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة لأقل البلدان نمواً.

٩٠ - والقطاع الخاص محرك رئيسي للنمو الشامل للجميع ولتهيئة فرص العمل. وسوف يكون تسخير إمكانات مباشرة الأعمال الحرة في إطار القطاع الخاص عاملاً هاماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد ظل الاتحاد الأوروبي رائداً في مجال تصميم واستخدام آليات التمويل المبتكرة، التي من قبيل الخلط. إذ يمكن أن تساعد مرافقها القائمة بالخلط على تعبئة

من وسائل السياسة المناسبة وفرص الإصلاح لزيادة النمو، وتقوية أطر العمل الدولية، ورصد المخاطر. وفي الوقت ذاته، يجب عدم تقويض الأوضاع المالية المتوسطة الأجل والحفاظ على البيئة لأجل الأجيال المقبلة.

١٠٠ - وسوف تلزم عدة مصادر تمويل مختلفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإضافة إلى المساعدة التقليدية الثنائية والمتعددة الأطراف، ستكون تعبئة موارد محلية أكبر أمراً ضرورياً. ونظراً لأن القطاع الخاص سيقوم هو الآخر بدور شديد الأهمية، عن طريق الاستثمار المحلي والاستثمار المباشر الأجنبي، يجب أن توفر البلدان الأطر السياسية والتنظيمية المناسبة لتشجيع الاستثمار الذي يقوم به القطاع الخاص. كذلك، فإن أساسيات الاقتصاد الكلي السليمة لازمة للسماح باستمرار نمو التمويل لأغراض التنمية المستدامة على مدى الزمن.

١٠١ - وعلى الرغم من ذلك، فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ربما يظل معرضاً للمخاطر جرّاء تأثير الصدمات المفاجئة وتزايد حالات الضعف إزاء تغيّر المناخ والكوارث الطبيعية، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولذلك، ترحب أستراليا وكندا ونيوزيلندا بتجدد التزام المجتمع الدولي بمعالجة تلك التحديات وضمان استجابة أطر التمويل الإنمائي استجابة مناسبة للتحديات التي تواجهها البلدان الصغيرة والأضعف.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٥.

٩٥ - ويرحب الاتحاد الأوروبي بالالتزام الجماعي المتحقق في أديس أبابا القاضي بالإلغاء التدريجي لإعانات الوقود الأحفوري، والمضي قدماً نحو تسعير الكربون، وإيجاد الحوافز السليمة للتنمية القائمة على انخفاض معدلات الكربون.

٩٦ - وتدعو الحاجة الآن إلى آلية متابعة متسقة كقوة شاملة لأجل تفعيل خطة عمل أديس أبابا، فضلاً عن تركيز قوي على الدور الحاسم الذي تؤديه البيانات فيما يختص بالوفاء بالوعد فيما يتعلق بالالتزامات.

٩٧ - السيدة شوالغر (نيوزيلندا)، تكلمت باسم أستراليا وكندا ونيوزيلندا، فقالت إن النمو العالمي ما زال متواضعاً وغير متساو، وإن التنبؤات غائماً بتأثير طائفة من المخاطر في شتى أنحاء العالم، هي من قبيل انخفاض معدل النمو في اقتصادات آسيوية رئيسية، وتطول أمد إعادة التوازن لسوق السلع الأساسية، وتراجع تدفقات رأس المال. أما احتمالات النمو في الأجل المتوسط فإنها أقل كثيراً من الطموحات.

٩٨ - ومرة أخرى، تحقق الاقتصادات المتقدمة نمواً متواضعاً. بيد أن الجهود الرامية إلى تأمين نمو أقوى وأكثر استدامة في تلك الاقتصادات جهود غير كاملة. وتدرك أستراليا وكندا ونيوزيلندا جيداً ما يعانيه الاقتصاد العالمي من بلبلية. ورغم مواصلة الاقتصادات السوقية الناشئة الإسهام جيداً في النمو العالمي، ازدادت مخاطر الانخفاض نتيجة لتناقص أسعار السلع الأساسية ومرور الاقتصاد الصيني بمرحلة انتقال.

٩٩ - وليس هناك مجال للرضا عن النفس. فبينما تتمتع البلدان التي تنتهج سياسات سليمة بدرجة مرونة تفوق ما يمكن أن تتمتع به فيما لو اتبعت سياسات مخالفة، يلزم مزيد من الجهد لتأمين وتعزيز النهج الرامي إلى المساعدة على تحقيق الأهداف الجديدة. ولذلك، ينبغي أن تستفيد البلدان